مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

فعالية إصلاحات التجارة الخارجية وأثرها على أداء الاقتصاد الجزائري

The effectiveness of foreign trade reforms and their impact on the performance of the Algerian economy

ط.د.بن جوال بشير[1]*، د.قصري محمد عادل[2]، أ.د.بهناس العباس[3]

[1] جامعة الجلفة ، (الجزائر)، bachir.bendjoual@univ-djelfa.dz، مخبر MQEMADD

[2] جامعة الجلفة ، (الجزائر)، kesrimedadel@gmail.com، مخبر MQEMADD

[3] جامعة الجلفة ، (الجزائر)، bahnas2007@yahoo.fr

تاريخ ارسال المقال: 2022/03/03	تاريخ القبول: 2022/05/11	تاريخ النشر: 2022/06/01

* المؤلف المرسل

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى فعالية سياسة التجارة الخارجية على أداء الاقتصاد الجزائري وفق التشريعات والنصوص القانونية الناظمة خلال الفترة (2010-2021) . وتشير النتائج المتحصل عليها- من خلال تحليل البيانات والمؤشرات المدروسة ومقارنتها بالسنوات السابقة- إلى عدم تحقيق الأهداف المسطرة من خلال الإجراءات المتخذة لإصلاح التجارة الخارجية في فترة الدراسة رغم التحسن الملحوظ في الميزان التجاري، وذلك راجع إلى عدة عوامل أساسية نذكر منها: الوضع السياسي وغياب نموذج اقتصادي واضح مع تدهور الوضع الصحي جراء جائحة كوفيد-19 وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي وكذلك تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع النفط وعدم القدرة على تنويع الصادرات خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية: إصلاحات التجارة الخارجية ؛ الاقتصاد الجزائري ؛ الميزان التجاري ؛ الإجراءات القانونية

Abstract :

The purpose of this study is to determine the effectiveness of foreign trade policy on the performance of the Algerian economy in accordance with the legislation and legal provisions governing the period (2010-2021). The obtained results indicate that the objectives set through the measures taken to reform foreign trade during the study period were not achieved despite the significant improvement in the trade balance. This is due to several main factors, including: political situation and the absence of a clear economic model with the deterioration of the health situation as a result of the Covid-19 pandemic and its economic and social impacts at the global level, as well as the dependence of the Algerian economy on the oil sector and the inability to diversify exports outside of hydrocarbons.

Keywords: Foreign trade reforms; Algerian economy ؛ trade balance ؛ legal Proceedings

مقدّمة:

تعتبر التجارة الخارجية من أهم أسس النظام الاقتصادي وأحد أبرز العناصر الأساسية لتحديد مدى فعالية السياسات الاقتصادية للدول، فهي المرآة العاكسة للعلاقات والمبادلات التجارية التي تربط بين الدول في المجال الاقتصادي، فإذا كان للحدود الجغرافية بين الدول معنى من الناحية السياسية فإن ذلك لا محل له في المجال الاقتصادي وخاصة بعد ظهور التقنيات الحديثة وتطور تكنولوجيا الاعلام والاتصال وسهولة النقل.

إن بروز التحولات الاقتصادية العالمية منذ العقد الأخير من القرن الماضي، وميلاد الركن التجاري والمتمثل في منظمة التجارة العالمية واستكمال هيكل المنظمات العالمية بعد البنك الدولي الذي يمثل الركن المالي وصندوق النقد الدولي الذي يمثل الركن النقدي. وتبني معظم الدول اقتصاد السوق والعمل على تحرير التجارة الخارجية بعد سقوط المعسكر الاشتراكي وتزامن ذلك مع بروز الثورة الصناعية الثالثة وتعزز دور الشركات المتعددة الجنسيات

والتطور في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال وهيمنة العولمة على كل مجالات الحياة، كل هذه المعطيات الجديدة أدت بالدول إلى إعادة التفكير في تكييف سياستها للتجارة الخارجية لتتماشى مع هذه التحولات.

لقد أصبح من الضروري للجزائر في ظل هذه التحولات البحث عن آفاق لتعزيز التجارة الخارجية وإيجاد آلية لدعم الصادرات من خلال التفكير في الوصول إلى الأسواق العالمية والرفع من الميزة التنافسية للمنتجات الوطنية لمواجهة المنافسة الكبيرة للمنتوجات الأجنبية.

في ظل هذه التحديات والرهانات قامت الجزائر في الآونة الأخيرة بعدة إجراءات في سبيل إصلاح التجارة الخارجية التي من شأنها إعطاء ديناميكية أكبر للعلاقات التجارية الخارجية وتفعيل دورها في الرفع من أداء الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال دعم الصادرات خارج المحروقات وتنويعها وتقليص فاتورة الاستيراد من خلال العمل على ترشيد الواردات.

الإشكالية

مما سبق ونظرا لوجود إشكالات عديدة تبحث حاجة الدول إلى تنمية التجارة الخارجية من خلال الاندماج في الاقتصاديات العالمية والبحث عن السبل المناسبة لتحقيق ذلك وللمساهمة في إثراء هذا الموضوع وتحليل مدى فعالية الإجراءات المتخذة لإصلاح التجارة الخارجية تبرز الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية إصلاحات التجارة الخارجية على أداء الاقتصاد الجزائري في ضوء التشريعات والنصوص القانونية المعمول بها؟

وحتى نتمكن من معالجة هذه الإشكالية، قمنا بتجزئتها إلى أسئلة فرعية تتمثل في:

- ما هي أهم الإجراءات المتخذة لإصلاح التجارة الخارجية ؟
- ما مدى أثر الاصلاحات على التجارة الخارجية؟
- ما هو واقع الاقتصاد الجزائري بعد إصلاحات التجارة الخارجية؟

أهداف الدراسة:

نتطلع من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- تسليط الضوء على أهم التعديلات القانونية والتشريعية المتخذة في سبيل إصلاح التجارة الخارجية؛

2- تحليل واقع التجارة الخارجية ومعرفة مدى فعالية الإجراءات المتخذة؛

3- انعكاسات إصلاح التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية هذه الدراسة في إدراك حقيقة أن التجارة الخارجية تعتبر المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، ولتحقيق ذلك لابد من إيجاد آليات وطرق جديدة من شأنها المساهمة في نمو حجم الصادرات وبالتالي تحسن الأداء الاقتصادي.

منهج الدراسة: تم اعتماد المنهج الوصفي عند دراستنا للجوانب النظرية المتعلقة بشرح أهم الإجراءات القانونية والإدارية المتخذة في سبيل إصلاح التجارة الخارجية في الجزائر، كما تم استخدام المنهج التحليلي في دراستنا لمدى

فعالية الاجراءات المتخذة على التجارة الخارجية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري من خلال المعطيات والبيانات المتاحة.

هيكلة الدراسة:

بعد البحث حول هذا الموضوع وانطلاقا من الإشكالية السابقة والتساؤلات الفرعية التي يمكن الإجابة عليها انطلاقا من خطة البحث المتكونة من أربعة مباحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي العام للتجارة الخارجية.

المبحث الثاني: إصلاحات التجارة الخارجية في الجزائر

المبحث الثالث: أهم مؤشرات التجارة الخارجية في فترة الدراسة.

المبحث الرابع: انعكاسات إصلاح التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي العام للتجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية ولذلك ارتأينا من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم الجوانب التي نستطيع من خلالها التعرف على مفهوم التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الوطني ومؤشرات قياسها كما تطرقنا إلى مفهوم وأهداف السياسة التجارية

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم الخاصة بالتجارة الخارجية ونطاق عملها وذلك حسب طبيعة النشاط والمجالات المختلفة ونوعية التبادلات التجارية ولذلك سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى المعنى الاصلاحي للتجارة الخارجية ومفهومها .

الفرع الأول: المعنى الاصطلاحي للتجارة الخارجية

يخضع معنى اصطلاح التجارة الخارجية – شأنه في ذلك شأن الكثير من مصطلحات العلوم الاجتماعية– لتباين كبير في الرأي حول نطاق مضمونه وللصور التي يتألف منها. وفي هذا الخصوص يمكن التفرقة بين مصطلح "التجارة الخارجية بمعناها الضيق" ومصطلح "التجارة الخارجية بمعناها الواسع." يغطي اصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الضيق كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، في حين يغطي اصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الواسع كلا من:[1]

- ✓ الصادرات والواردات المنظورة.
- ✓ الصادرات والواردات غير المنظورة.
- ✓ الهجرة الدولية، أي انتقالات الأفراد بين دول العالم.
- ✓ الحركات الدولية، أي انتقالات السلع ورؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.

وأمام هذا التباين في المفاهيم اتجه بعض الكتاب إلى استخدام اصطلاح التجارة الخارجية للدلالة على النطاق الضيق لها، بينما أطلق مفهوم التجارة الدولية للدلالة على التجارة الخارجية بالمعنى الواسع. من هنا كان استخدام اصطلاح "التجارة الخارجية" بدلا من اصطلاح "التجارة الدولية" أمرا منطقيا في ظل الفهم والنهج

الكلاسيكي لطبيعة حركة عناصر الإنتاج بين الدول، حيث افترضت هذه النظرية عدم قدرة هذه العناصر على التنقل بين الدول لوجود العديد من العوائق المادية والمعنوية التي تعيق انسيابها بين هذه الدول. غير أن منتصف حقبة التسعينات من القرن الماضي–القرن العشرين– حملت إلينا نهجا جديدا لقضايا التجارة العالمية، من خلال التوقيع على الوثيقة الختامية لنظام الأورجواي–مراكش– للتجارة متعددة الأطراف، والتي حملت مسمى "جولة الأورجواي للتجارة الدولية متعددة للأطراف"، ومنذ هذا التاريخ أصبح التبادل الدولي يشتمل على حركة السلع والخدمات، وانتقالات رؤوس الأموال، إلى جانب حقوق الملكية الفكرية، وجوانب الاستثمار المرتبطة بالتجارة وغيرها. ومن هنا كان طبيعيا أن يتغير مصطلح "التجارة الخارجية"

الفرع الثاني: تعريف التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية بانها فرع من فروع علم الاقتصاد والتي تهتم بالصفقات الاقتصادية عبر الحدود الوطنية وهي ركيزة مهمة لدعم نمو البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، اذ تستطيع هذه الدول الحصول على ما تحتاجه اليه من سلع لا يمكن انتاجها محليا" او توافرها بكفاية فضلا" عن تصريف انتاجها الفائض عن الحاجة وتصديره الى الخارج ودورها المهم والواضح في عملية التنمية الاقتصادية.[2]

ويمكن تعريفها أيضا: "التجارة الدولية هي عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات، وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف لتجارة".[3]

المطلب الثاني: أثر التجارة الخارجية على الاقتصاد

هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية و الاقتصاد، و لها آثار حاسمة عليه باعتبارها من أهم القطاعات الحيوية فيه، فقد تكون محفزة كما قد تكون مدمرة، ويظهر هذا بوضوح من خلال آثارها على المتغيرات أو المؤشرات الكبرى للاقتصاد، و هذا ما سنتطرق إليه فيما يلي[4]:

الفرع الأول: التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

تعتبر التجارة الخارجية أداة هامة لتحقيق النمو الاقتصادي، ومن ثم فإنه يتعين على الدول المتخلفة أن تعمل للاستفادة من هذا الدور التي تقوم به التجارة الخارجية، عن طريق إتباع سياسات تجارية متحررة تمكنها من الاستفادة من التجارة كقطاع قائد للتنمية. وتعمل التجارة الخارجية في هذه الحالة على المساهمة في زيادة تنمية قطاعات الإنتاج المختلفة، عن طريق تنمية قطاعات التصدير أولا ثم انتقال آثار ذلك لبقية قطاعات الاقتصاد القومي. فمن المعروف أن قطاعات الاقتصاد القومي لا تنمو كلها في نفس الوقت وبنفس السرعة، بل على العكس من ذلك فإن بعض القطاعات الرائدة قد تحرك الاقتصاد القومي وتقوده، وقد يؤدي توسع قطاع ما إلى نمو قطاع أخر، مما يحفز بدوره قطاعا ثالثا على النمو، وهكذا.

الفرع الثاني: التجارة الخارجية والدخل الوطني

تؤثر التجارة الخارجية بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي و في مستواه، فالظاهر أن صادرات البلد تعود عليه بدخل إضافي، فهي تعني زيادة الطلب على إنتاجه، و بالتالي تجلب له دخلا إضافيا من الخارج، فمن هذه الناحية يعتبر التصدير كالاستهلاك، حيث كلاهما يجر طلبا على السلع؛ أما الواردات فهي لا تعود على البلد بدخل

مباشر، بل تنقص الدخل المعد للتصرف فيه و الموجود بصورة مباشرة من خلال استيراد السلع والتي تدخل في البنية التحتية للاقتصاد، و من هنا يعتبر الاستيراد كالادخار فهو إبعاد لجزء من الدخول عن التداول. و هكذا يمكن تصور معادلة الدخل الوطني كما يلي:

الدخل الوطني = الاستهلاك المحلي + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + الصادرات – الواردات

وتتمثل الزيادة في الدخل عن طريق الآلية التي تسمى "بمضاعف التجارة الخارجية "، حيث توضح كل زيادة صافية في الدخل القومي و كل نقص صافي فيه، و بالتالي فالمضاعف هو عبارة عن عدد المرات التي يجب أن نضاعف فيها مقدار الحقنة الأصلية لمعرفة الزيادة الكلية في الدخل .وكل زيادة أصلية في الدخل تؤدي في العادة إلى زيادة في الاستهلاك و زيادة أخرى في الادخار، و زيادة ثالثة في الاستيراد.

الفرع الثالث: التجارة الخارجية وتوزيع الدخل

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة تتمثل في إعادة توزيع الدخل القومي و العمل الاجتماعي، و لكنها لا تعمل بالضرورة على المساواة بين جميع دول العالم، و يرجع ذلك إلى التباين في مستوى التنمية الاقتصادية بين الدول الصناعية و الدول المتخلفة، وعليه فان المزايا النسبية للتجارة الخارجية تعود بصفة أساسية إلى الدول التي تتمتع بإنتاجية عالية .كما أنها تعمل على إعادة توزيع الدخل من خلال عمليات التصدير و الاستيراد و الإنتاج، فتعمل على تغيير هيكله و تركيبة هذه الدخول و نسبتها بين المنتج و الناتج و المستهلك ...، و تعمل على تعديل هذه التركيبة من خلال التفصيل بين فائض المستهلك و فائض المنتج، أو بين المنتجين أنفسهم و المستوردين.

المطلب الثالث: مفهوم وأهداف السياسة التجارية

يختلف مفهوم السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية وتطورها من بلد إلى آخر، ويرجع هذا الاختلاف إلى رغبة كل دولة في محاولة تأثيرها على الجوانب الاقتصادية المختلفة، فتفرد لها أدوات معينة قصد تحقيق أهداف معينة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أغيرها.

الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية

وتعرف بأنها:" مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف أو هي اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقتها التجارية مع الخارج (حرية أو حماية) وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق"[5].

الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية نذكر منها:[6]

1. **الأهداف الاقتصادية**: تتمثل في:
   - زيادة موارد الدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها؛
   - حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية؛

- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الاغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية؛
- حماية الصناعات الناشئة وتوفير الظروف الملائمة والمساندة لها؛
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الدولة كحالات الانكماش والتضخم.

2. **الأهداف الاجتماعية**: وتتمثل في :

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الفلاحين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة؛
- إعادة توزيع الدخل بين الفئات والطبقات المختلفة.

3. **الأهداف الاستراتيجية: وتتمثل في:**

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية؛
- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا.

الفرع الثالث: السياسات الحكومية والتجارة الخارجية:

تقوم الحكومات بمجموعة من الإجراءات والقوانين والتشريعات والأنظمة والقرارات في سبيل تنظيم وتنسيق وتكامل العمليات التجارية بما يخدم الاقتصاد الوطني، وتتولى الحكومات وضع تلك الأنظمة والتشريعات من خلال هيئات متخصصة أو وزارة التجارة والصناعة أو الوزراة المتخصصة في الاشراف على العلاقات التجارية مع دول العالم الخارجي.

وهناك أنواع مختلفة في الاساليب المنظمة للتجارة الخارجية حسب طبيعة الفكر والمنهج الاقتصادي التي تتبعه الدولة. ويمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى مايلي[7]:

1-الرسوم الجمركية:

وتعتبر الرسوم الجمركية إحدى السياسات المهمة التي تلجأ إليها الدول في تطوير سياسة التجارة الخارجية وذلك بفرض رسوم على حركة السلع والخدمات سواء من جانب الاستيراد أو التصدير وغالبا ما تكون على الواردات بهدف الحفاظ على المنتجات المحلية ورفع كفاءتها ومنع إغراق السوق المحلية بالمنتجات الأجنبية

2-**نظام الحصص وتراخيص الاستيراد**: وتعني أن الحكومة تضع حدا أقصى للواردات من الحصص ، وهذه الحصة قد تكون عينية (تحديد الكمية المستوردة خلال فترة زمنية معينة)، وقد تكون قيمية (تحديد الحد الأقصى لقيمة الواردات خلال فترة زمنية محددة) أي القيمة النقدية لهذه الحصص.

الرقابة على الصرف: تساعد الموازنة النقدية في عملية التخطيط للتجارة الخارجية من خلال قيامها بتوزيع الموارد المتاحة من النقد الأجنبي في الدولة على الأبواب المحددة فقد يتم توجيهها إلى مقابلة الاستيراد للسلع أو الخدمات أو في تسديد الديون الخارجية ويتم من خلالها تحديد أولويات استيراد السلع من الخارج.

ويقصد بتراخيص الاستيراد تلك التراخيص والتصاريح التي تمنح للأفراد والهيئات قصد شراء سلعة معينة من الخارج، وهي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية.

3-إعانات التصدير:

قد تلجأ الدولة إلى دفع إعانات للمنتجين بهدف تشجيعهم على التصدير وقد تكون هذه الإعانات عينية أو نقدية وتأخذ أشكالا وصورا أخرى مثل الإعفاء من الضرائب والرسوم.

4-سياسة حماية التجارة الخارجية :

يحتل قطاع التجارة الخارجية مكانة مميزة ضمن النام الاقتصادي لأي دولة نظرا لارتباطه بعامل السيادة، لذا تتبع الدولة مجموعة من السياسات من أجل المحافظة على مستوى تجارتها وخاصة المحفزة على منتجاتها المحلية وعدم إغراق أسواقها بالسلع الأجنبية.

5-سياسة الإغراق:

ويمكن تعريف الإغراق بأنه بيع السلع والخدمات في الأسواق الخارجية بأسعار تقل عن الأسعار المحلية. وتتبع الدول سياسات الإغراق بالسلع والخدمات للأسواق كشكل من أشكال إعانات التصدير.

المبحث الثاني: إصلاحات التجارة الخارجية في الجزائر:

لقد عرفت التجارة الخارجية عدة إصلاحات عير مراحل متعددة حسب النظام الاقتصادي السائد وقد تطرقنا لهذه الإصلاحات من خلال مراحل إصلاحات التجارة الخارجية في الجزائر (المطلب الأول)، وإجراءات وتدابير دعم وترقية التجارة الخارجية(المطلب الثاني).

المطلب الأول: مراحل تطور إصلاح التجارة الخارجية في الجزائر:

مرت التجارة الخارجية الجزائرية بعدة إصلاحات منذ الاستقلال عكست توجهات السلطة الحاكمة والفكر الاقتصادي السائد وقد تطرقنا من خلال هذا المطلب إلى أهم المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية ابتداء من مرحلة الرقابة دون الاحتكار (الفرع الأول) ومرحلة احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية (الفرع الثاني) ومرحلة تحرير التجارة الخارجية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: مرحلة الرقابة دون الاحتكار:

لقد اهتمت السلطة الناشئة غداة الاستقلال بتبني فكرة الرقابة دون فرض الاحتكار على وظيفة التجارة الخارجية وخاصة على عملية الاستيراد، ولتأمين هذه الرقابة اعتمدت على ثلاثة آليات رئيسة تمثلت في التعريفات الجمركية، والرقابة على الصرف، والنظام الموقفي[8].

الفرع الثاني: مرحلة احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية:

مع بداية السبعينيات قامت الدولة باحتكار قطاع التجارة الخارجية بصفة كلية، وقامت بإصدار مجموعة من القوانين تؤكد توجه الدولة لاحتكار التجارة الخارجية، كان أولها الأمر 7318/-01الصادر بتاريخ 1973/02/20 وكان الهدف من الاحتكار هو حماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية وتنمية قطاع التجارة والاقتصاد الوطني بصفة عامة، والتحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي، وبذلك كانت

أكثر من 80% من الواردات تحت رقابة الدولة[9]. لكن هذه المرحلة شكلت عائقا كبيرا أمام نشاط القطاع الخاص لعدة أسباب، مما أدى إلى التفكير في تبني استراتيجيات أخرى، وإصلاح قطاع التجارة الخارجية عن طريق تحريرها، وكان ذلك مع بداية التسعينيات، لتدخل قطاع التجارة الخارجية في جملة من الإصلاحات محاولة في تحريرها.

الفرع الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية :

عرفت مرحلة التسعينات من القرن الماضي تحولات عالمية كبيرة أدت إلى التخلي على النظام الاشتراكي وتبني نظام اقتصاد السوق كأسلوب للتنمية، والذي لعبت فيه المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا هاما خاصة في مجال تحرير التجارة الخارجية، وعرفت هذه المرحلة بالنسبة للجزائر إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني عن طريق تحرير التجارة الخارجية، هذا التحرير جاء على مرحلتين[10]:

3-1- المرحلة الأولى :التحرير المقيد للتجارة الخارجية: تجسدت هذه المرحلة بصدور قانون النقد والقرض في أفريل 1990الذي يدعم حرية الاستثمار الأجنبي بالجزائر ويعطي فرصة لمشاركة رأس المال الأجنبي بكل أشكاله في التنمية الاقتصادية، كما يسمح بفتح وتمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر من قبل مجلس القرض والنقد.

3-2- المرحلة الثانية :مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية: من أجل التحرير الكامل للتجارة الخارجية ورفـــع قاعـــدة الاستثناءات الواردة في بعض مواد قانون القرض والنقد اصدر المرسوم التنفيذي رقم 31/91 المؤرخ في 1991/02/01 والتعليمة 03-1993الصادرة عن بنك الجزائر والتي تتضمن التأكيد التحرير الفعلي للتجارة الخارجية بالإضافة إلى شروط وقواعد تمويل الواردات سواء للخواص أو العموميين. وعلى نفس المنهج جاءت جملة من التعليمات الصادرة من الحكومة والتنظيمات ليشهد التشريع والتنظيم المسيرين للتجارة الخارجية إعادة تأهيل للوصول إلى إطار قانوني مطابق لقواعد ومبادئ المنظمة العالمية للنجارة الدولية تجسيدا لإرادة الجزائر الاندماج في الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: إجراءات التجارة الخارجية:

لقد تعددت التعديلات التي أجريت على قوانين وقواعد وسياسات وممارسات التجارة الخارجية من الدعم والرقابة والتسهيلات الموجهة في سبيل تحقيق التوازن الخارجي.

الفرع الأول: إجراءات وتدابير دعم وترقية التجارة الخارجية:

لقد تمثلت تدابير دعم وترقية التجارة الخارجية وخاصة الصادرات خارج المحروقات في الدعم المالي المباشر والتحفيزات الجبائية

1- سياسة دعم الصادرات:

عملت الجزائر منذ تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية إلى دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) بموجب قانون المالية لسنة 1996. حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية و تسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو

تقدم خدمات و لكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري و ينشط في مجال التصدير. يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة. وهناك خمس مجالات إعانة مقررة[11]:

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية؛
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج؛
- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية؛
- تكاليف النقل الدولي لرفع و شحن البضائع بالموانئ الجزائرية و الموجهة للتصدير؛
- تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

وتتجلى مظاهر الدعم الموجه للتجارة الخارجية من خلال تقديم الإعانات المالية عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات والمتمثل في [12]:

- 50 % من تكاليف النقل الدولي للمنتجات الزراعية القابلة للتلف الموجهة للتصدير، تعوض بعد عملية التصدير بتقديم الوثائق الثبوتية؛
- 50 % من تكاليف النقل الدولي للمنتجات غير الزراعية الموجهة للتصدير، تعوض بعد عملية التصدير بتقديم الوثائق الثبوتية؛
- 50 % من تكاليف النقل البري للمنتجات المصدرة، تعوض بعد عملية التصدير بتقديم الوثائق الثبوتية؛
- التكفل بجزء من نفقات المشاركة في المعارض والصالونات بالخارج وذلك بالنسب التالية:
  - 80% للمشاركة الجماعية في المعارض المدرجة في البرنامج الرسمي للمعارض والصالونات بالخارج؛
  - 50% للمشاركة الفردية في التظاهرات غير المدرجة في البرنامج الرسمي؛
  - 100% بالنسبة للمشاركات التي تكتسي طابعا استثنائيا، أو تلك التي تكون في شكل شباك موحد؛
  - 50% من نفقات إعداد تشخيص للتصدير، وإنشاء خلايا تصدير داخلية؛
  - التكفل (بنسب تتراوح بين 10% و25% و50%) بنفقات استكشاف للأسواق الخارجية والإنشاء الأولي لكيانات تجارية فردية أو جماعية على مستوى الأسواق الخارجية؛
  - التكفل بالنفقات (بنسب تتراوح بين 25% و50%) المتعلقة بدراسة الأسواق الخارجية لفائدة المصدرين وتزويدهم بالمعلومات وتحسين جودة المنتجات الموجهة للتصدير وتكييفها؛
  - التكفل بنسبة 50% بالنفقات المتعلقة بنشر وتوزيع المواد الترويجية للمنتجات/الخدمات الموجهة للتصدير واستخدام التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال؛

- التكفل (بنسب تتراوح بين 10% و25% و50%) بنفقات إنشاء علامات تجارية وحمايتها في الخارج، وإعداد أوسمة تمنح للمصدرين المبتدئين، وتقديم مكافأة للدراسات والبحوث الجامعية التي تساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

2- التحفيزات الجبائية: حيث يستفيد المصدرون من امتيازات ضريبية متمثلة في الإعفاء فيما يخص الضرائب والرسوم التالية:

- الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)
- الضريبة على أرباح الشركات(IBS)
- الرسم على النشاط المهني(TAP)
- الرسم على القيمة المضافة(TVA)

الفرع الثاني: إجراءات وتدابير تسهيلات التجارة الخارجية

لقد حظيت التجارة الخارجية بعدة إجراءات وتدابير تهدف إلى تسهيل وتبسيط الإجراءات وذلك بغية ترقيتها وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين وخاصة في عملية التصدير

1- **التسهيلات الجمركية:**

بهدف تبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركية. وضعت إدارة الجمارك نطاقا مخصصا لفئة معينة من المتعاملين الاقتصاديين ويتعلق الأمر بالمتعامل الاقتصادي المعتمد ويهدف هذا النظام إلى تسهيل وتسريع إجراءات جمركة البضائع وخفض مدة إجراء عمليات الاستيراد وعدد عمليات الرقابة.

حيث يستفيد المتعاملون الاقتصاديون الحاصلين على الاعتماد من العديد من المزايا والتسهيلات فيما يتعلق بإجراءات جمركة البضائع والإجراءات الإدارية والرقابة الجمركية.[13]

أ- **إجراءات جمركة البضائع:**

- توجيه التصريحات الجمركية نحو مسار جمركة البضائع دون رقابة فورية "المسار الأخضر" والتي تسمح بالرفع السريع للبضائع دون رقابة على الوثائق ودون فحص فعلي؛
- ادراج البيانات الجمركية عن بعد، مع منح الاشتراك في نظام الإعلام الآلي للجمارك(SIGAD) من طرف رئيس مفتشية اقسام الجمارك الذي يقع في نطاق اختصاصه المقر الرئيسي للمتعامل؛
- تزويد المتعامل الاقتصادي بنماذج التصريحات الجمركية؛
- اكتتاب المتعامل الاقتصادي للتصريح المبسط للعبور البري في حالة تحويل البضائع خارج اختصاص المديرية الجهوية؛
- الإعفاء من عمليات الوزن، بما في ذلك الحمولات المتجانسة التي يتم رفعها بواسطة الرافعات؛
- امكانية الاستفادة من الإعفاء من تقديم الضمان المنصوص عليه في المادة 100 من قانون الجمارك المتعلق بالعقوبات المستحقة احتمالا؛

– يتم تصدير البضاعة وتتم معالجة النزاعات الناشئة عنها مع مصالح الجمارك بعد تصديرها؛

– للإستفادة من النظام الجمركي الاقتصادي لإعادة التموين بالإعفاء. بإمكان المتعامل الاقتصادي المعتمد تقديم طلبه لاستيراد المدخلات الموجهة للتموين على مستوى مكتب الاستيراد؛

– تستفيد البضائع الموجهة للتصدير من الاولوية في الوضع على الرصيف والمعاينة عند الشحن.

ب– الإجراءات الإدارية :

– تبسيط ملف الجمركة مع الإعفاء من تقديم الوثائق التالية : نسخة من السجل التجاري ونسخة من بطاقة الإعفاء من تقديم حوالة عند كل عملية جمركة. اذ يكتفي المتعامل بتقديم التفويض في المعاملة الاولى. إلا في حالة تغيير الوكيل لدى الجمارك؛

– الإعفاء من تقديم التصريحات المسبقة للعمليات التي تدخل في اطار الانظمة الجمركية الاقتصادية باستثناء الحالات المنصوص عليها في قانون الجمارك؛

– الإعفاء من التراخيص فيما يتعلق بطلبات رفع اليد عند الإيداع؛

– الاعفاء من تقديم تصريحات الجمركة بالنسبة للبضائع المستوردة للاستعمال الخاص. حيث أن رخصة المتعامل الاقتصادي المعتمد تفي بالغرض؛

– الالتزام بتقديم التصريح بعناصر القيمة عند كل عملية جمركة لا يتم تطبيقه على المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين؛

– الإعفاء من الترخيص لطلبات الاستفادة من نظام إعادة التصدير للتصريح في إطار الضمان .

ج– إجراءات المراقبة الجمركية:

تعفى بضائع المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين من المرور عبر أجهزة السكانير. غير أنه يمكن اخضاع هذه الاخيرة الى الرقابة على اساس الاستهداف الآلي، هذا الاجراء صالح للاستيراد وللتصدير.

2– التسهيلات البنكية:

أ– التوطين البنكي:

تخضع كل عملية استيراد للسلع والخدمات لتوطين إجباري لدى بنك وسيط معتمد مستقر بالجزائر، ماعدا الاستثناءات التالية: عمليات العبور، الواردات التي تقدر قيمتها بأقل من القيمة المقابلة لـ 300.000دج بقيمة تسليم ميناء الشحن، استيراد العينات، الهبات والبضائع المحصل عليها في حالة تفعيل الضمان. تسمح هذه العملية بتحديد المبادلة التجارية من خلال ترقيمها. وهي تتطلب شهادة توطين، ضرورية لإجراء عملية جمركة السلع، من أجل تنفيذ عمليات الدفع بالدينار والتحويلات بالعملة الصعب

كما تخضع عمليات تصدير المنتوجات بالبيع النهائي أو بيع التسليم وكذا الصادرات من الخدمات، إلى توطين إجباري لدى بنك وسيط معتمد و مستقر بالجزائر. تسمح هذه العملية بالتعرف على الصّفقة التجارية من خلال تسجيلها. وهي تخضع لشهادة توطين تطلب من طرف الجمارك عند إعداد التصريح بالجمركة للتصدير[14].

تُعفى من إجراءات التوطين المصرفي صادرات الخدمات الرقمية عبر الانترنت، وخدمات المؤسسات الناشئة، وكذا صادرات الخدمات الخاصة بالمهنيين غير التجاريين كما نصت عليه المادة 2 من النظام رقم 2021-01 مؤرخ في 28 مارس 2021 يعدّل ويتمم النظام رقم 2007-01 المؤرخ في 3 فبراير سنة 2007 والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة.

ب- استعادة و إعادة عائدات التصدير:

فيما يتعلق بإعادة عائدات البيع، فإن تسجيل مداخيل التصدير تحدده تعليمة بنك الجزائر رقم 05-11 المؤرخة في 2011/10/19 المعدلة لأحكام الأمر رقم 22-94 المؤرخ في 1994/12/04

و تقسم عائدات التصدير على النحو التالي[15]:

- 50% بالدينار الجزائري، توضع في حساب المصدر بالدينار الجزائري؛
- 50% بالعملة الصعبة ، منها:
  - 40% توضع في حساب المصدر بالعملة الصعبة، ويمكنه استعمالها بحرية وفقا لتقديراته، وتحت مسؤوليته في إطار ترقية الصادرات.
  - 60% بالعملة الصعبة تودع في حساب المصدر بالعملة الصعبة "الشخص المعنوي".

يجب على المصدر استعادة عائدات التصدير في أجل لا يتعدى 360 يوما بدءا من تاريخ إرسال البضائع أو تاريخ إنجاز الخدمات (انظر تعليمات بنك الجزائر رقم 11-06 المؤرخة في 2011/10/19).

ج- الأحكام المالية للتجارة الخارجية:

وتعتبر عمليات في التجارة الخارجية[16]: معاملات السلع والخدمات التي تدخل في إطار عقد تجاري إضافة إلى الخدمات بعملات التحويل والمعالجة المؤدية إلى إنتاج أو إصلاح.

وقد سلست التغْييرات التي أدخلتها التعليمة رقم 07-01 المؤرخة في 2007/02/23 لبنك الجزائر و المتعلقة بالقواعد المطبقة على معاملات التجارة الخارجية في السلع والخدمات، والأحكام المالية المطبقة على الصادرات على النحو التالي:

1- الصادرات المعفاة من ضرورة التوطين البنكي:

- التصدير دون دفع، للعينات والهبات والسلع الواردة كجزء من ضمان والصادرات التي تكون قيمتها أقل من 100.000 دج (تسليم البضاعة على ظهر السفينة في ميناء الشحنFOB)
- التصدير مقابل مبلغ أقل من أو يساوي 100.000 دج، و الذي تم بوساطة بريد الجزائر

2- توطين صادرات المنتجات الطازجة و القابلة للتلف و/أو الخطرة؛

3- التصدير بالاستيداع؛

4- مسؤولية استعادة عائدات التصدير

الفرع الثالث: إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية

لقد عملت السلطات المختصة بتنظيم التجارة الخارجية وذلك من خلال عدة إجراءات وتدابير عن طريق سن القوانين والتشريعات وكذلك إنشاء الهيئات واللجان المختصة والمكلفة بتسيير ومتابعة ممارسة التجارة الخارجية سواء من الناحية الإجرائية أو المؤسساتية.

أ- إنشاء لجنة متابعة التجارة الخارجية

أنشئت لجنة متابعة التجارة الخارجية لدى الوزير المكلف بالتجارة وحددت تشكيلتها ومهامها وتنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 429-09 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2009[17].

تكلف اللجنة بمهام متعددة من بينها، متابعة وتحليل تدفقات المبادلات التجارية، اقتراح تدابير إصلاح وضبط نشاط التجارة الخارجية، تقييم دوري للمعطيات المتعلقة بالتجارة الخارجية، اقتراح تدابير ترشيد الواردات، المساهمة في تحليل وتقييم الاتفاقيات التجارية.

كما تقوم اللجنة باقتراح التدابير التي من شأنها المساهمة في ترقية الصادرات خارج المحروقات وتسهيل التجارة الخارجية[18].

ب- إنشاء لجنة التدابير الوقائية

تم إنشاء اللجنة الاستشارية المشتركة بين القطاعات للتدابير الوقائية بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2018/01/08 تطبيقا لأحكام المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 05-220 المؤرخ في 23 يونيو سنة 2005. ويرأسها المدير العام للتجارة الخارجية وتكلف بدراسة طلبات الوقاية ومدى جدواها، وإبداء رأيها فيما يخص طلبات الوقاية بعد دراسة نتائج التحقيق المنصوص عليه في التنظيم المعمول به، و إبداء رأيها في كل مسألة تتعلّق بالوقاية، اقتراح التدابير الوقائية الملائمة، و طلب كل المعلومات أو المعطيات التي تراها ضرورية في إطار استكمال مهامها لدى مؤسسات وهيئات أخرى عمومية و/أو خاصة[19].

المبحث الرابع: انعكاسات إصلاح التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري

تعتبر التجارة الخارجية من المكونات الأساسية للاقتصاد الوطني، ويعتبر أداؤها وحسن إدارتها من المسائل الرئيسية والمؤشرات الضرورية لتقييم أداء الاقتصاد ككل، ولذلك إرتينا من خلال ها المبحث التعرف على أداء التجارة الخارجية من خلال تنافسية الصادرات السلعية الجزائرية (المطلب الأول) وهيكل التجارة الخارجية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تنافسية الصادرات السلعية الجزائرية:

إن تحسين تنافسية السلع الجزائرية في الاسواق العالمية من أهم القضايا التي تسترعي اهتمام الاقتصاديين مع ضعف نسبة مساهمة التجارة الخارجية في التجارة العالمية، كما تزداد أهمية تنمية الصادرات في ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه في زيادة الانتاج المحلي، والتشغيل، وتوفير النقد الأجنبي، وتحسين وضع ميزان المدفوعات مما يسهم في خفض الدين الخارجي، ويعد الارتقاء بالتنافسية أحد أهم الآليات لتنمية الصادرات. ومن هنا فسوف يتم تتبع التطور في مؤشرات التنوع والتركز الخاصة بالصادرات الجزائرية .

الفرع الأول: مؤشر التنوع :Diversification Idex والذي يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1 ، بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى [20].

ويشير لمؤشر التنوع للصادرات الجزائرية (الشكل **4-1**) إلى أن قيمته بلغت 0.82 سنة 2019 وهي قيمة تعتبر متأخرة بالنسبة للسنوات السابقة حيث بلغت 0.788 سنة 2010 و 0.743 سنة 2014. ويشير تتبع تطور هذا المؤشر إلى وجود اتجاه تدهور ففي سنة 2012 سجل 0.724 ليرتفع سنة 2019 مسجلا قيمة 0.82. مما يدل على أن الصادرات الجزائرية لا زالت مرتبطة بقطاع المحروقات رغم كل الجهود المبذولة لتنويعها وترقيتها وحجم الدعم المقدم والتسهيلات الممنوحة.

الفرع الثاني: مؤشر التركز :Concentration Idex ويعرف بمؤشر هيرفندال-هيرشمان ويقيس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة الصادرات/الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنويعها بين أكثر من سلعة أو مجموعة سلعية، وتتراوح قيمة مؤشر التركز بين 0 و 1 وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركز أقل لكل من الصادرات والواردات فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركز أكبر[21].

تشير مؤشرات التنافسية لعام 2019 إلى ضعف تنافسية الصادرات الجزائرية سواء من حيث مؤشر التركز أو مؤشر التنوع (الشكل **4-1**)، حيث أن قيمة مؤشر التركز للجزائر لم تقل عن 0.47 عبر فترة الدراسة حيث بلغت 0.523 سنة 2010 و0.489 سنة 2016، غير أنه يشير تتبع تطور هذا المؤشر إلى وجود اتجاه تحسن ففي سنة 2010 سجل 0.523 ثم انخفض سنة 2019 ليصل إلى 0.47.

المطلب الثاني: هيكل التجارة الخارجية السلعية الجزائرية:

نستطيع تقييم التجارة الخارجية من خلال هيكل الواردات والصادرات ومدى مساهمة القطاعات في تشكيلها والتوزع الجغرافي للموردين والممونين ولذلك سنتطرق لكل من هيكل الصادرات السلعية من خلال تطورها ومدى مساهمة القطاعات في تشكيلها (الفرع الاول) وكذلك الواردات خلال الفرع الثاني.

الفرع الأول: هيكل الصادرات السلعية الجزائرية:

ما تزال المحروقات تستأثر بالحصة الأعلى من الصادرات الاجمالية في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2021 كما يبنه (**الشكل 4-2**) بالرغم من تذبذب أسعار النفط ومحاولات تنويع الصادرات من خلال برامج الدعم المقدمة والتسهيلات الممنوحة في هذا الشأن. مسجلة تغير طفيف من سنة إلى أخرى ففي أحسن الأحوال بلغت نسبة 88.56 سنة 2021 وهذا لصالح القطاعات الأخرى خارج المحروقات حيث بلغت نسبتها 11.42 لنفس السنة كمعطيات مؤقتة. (**الجدول رقم 2**)

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات فتبقى دون المستوى حيث تشكل مجتمعة ما نسبته في أحسن الأحوال 11.42% أي بمبلغ 3.015 مليار دولار سنة 2021 ويشير تتبع تطور الصادرات خارج المحروقات إلى تحسن خلال فترة الدراسة حيث تم تسجيل نسبة 2.82% كحد أدنى سنة 2010

غير أن هذه النسبة تحسنت لتصل إلى حدود 11.42% سنة 2021. ونجد المواد نصف المصنعة تشكل أكبر مساهمة بنسبة 9.02% سنة 2021 مقارنة بسنة 2010 حيث بلغت النسبة 1.89% تليها المواد الغذائية بنسبة 1.57% سنة 2021. وتحتل التجهيزات الصناعية والمواد الاستهلاكية المرتبة الأخيرة حيث لا تتعدى نسبة 0.18% كما لا تساهم التجهيزات الفلاحية بشيء.(**الشكل 4-3**).

الفرع الثاني: هيكل الواردات الجزائرية

بالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية الجزائرية، تشير البيانات إلى ان فئة التجهيزات الصناعية قد استأثرت بالحصة الأكبر من إجمالي الواردات محافظة بذلك على المرتبة الأولى طيلة فترة الدراسة مع حدوث انخفاض في حصتها من 38.73% كأعلى نسبة سنة 2010 إلى 24.3% سنة 2019.(**الجدول رقم 03**)

أما حصة المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية كما نلاحظ في (**الشكل 4-4**) فلم تتعدى نسبة 24% طيلة فترة الدراسة لهذا وصلت فاتورة المواد الغذائية المستوردة من طرف الجزائر في نهاية سنة 2010 إلى ما يعادل 7.8 مليار دولار نصفها من سلة الحبوب و قد بلغت نسبة الزيادة في السلة المذكورة مقارنة بسنة 2007 نسبة 100% كما انتقلت واردات المواد الغذائية في سنة 2014 إلى 11مليار دولار مقابل 9.58 مليار دولار سنة 2013 أي بزيادة تقدر بـ 18.9% و لكن كنتيجة لانخفاض أسعار النفط و تراجع احتياطيات الجزائر من العملة الصعبة و استمرار العجز في الميزان التجاري قامت الجزائر في بداية سنة 2018 بتبني آليات جديدة خاصة بتأطير استيراد السلع منها المواد الغذائية (ماعدا المواد الغذائية الأساسية) مما أدى إلى تخفيض فاتورة واردات المواد الغذائية سنة 2018 إلى ما يعادل 8.573 مليار دولار وفق معطيات النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2019.

الفرع الثالث: بنية التبادلات التجارية الخارجية الجزائرية

وعلى صعيد أداء التجارة الخارجية الجزائرية فقد شهدت الصادرات السلعية انخفاضا ملحوظا كما يبينه (الشكل 4-5) وذلك ابتداء من سنة 2015 وخاصة سنة 2020 حيث سجلت 21.9 مليار دولار مقارنة بالسنوات السابقة وهذا راجع إلى انتشار وباء كوفيد-19 وكذلك بالنسبة للواردات فقد سجلت هي الأخرى أدنى انخفاضا لها سنة 2020 حيث بلغت 35.5 مليار دولار.

أما بالنسبة لرصيد الميزان التجاري فنلاحظ تسجيل عجز في كل السنوات من 2015 إلى غاية 2021 رغم التحسن الملحوظ في نهاية الثلاثي الثالث لسنة 2021 حيث سجل عجز قدره 1.571 مليار دولار وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط حيث أن متوسط سعر البترول قد سجل خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2021 ارتفاعاً بنسبة 66.6 في المائة، منتقّلاً من 41.365 دولار للبرميل خلال الفترة نفسها من السنة المنقضية، إلى 68.917 دولار للبرميل.

أما بالنسبة للهيكل الجغرافي للتبادلات التجارية الخارجية كما يبنه (**الجدول رقم 04**) فنجد أن دول الاتحاد الأوروبي تستحوذ على النصيب الأكبر من حجم هذه التبادلات مسجلة نسبة 47.7% سنة 2018 مقارنة بنسبة 44.70% سنة 2017 بالنسبة للواردات ونسبة 57.40% سنة 2018 مقارنة بنسبة 57.90% سنة 2017 فيما يخص الصادرات. تليها

دول آسيا ثم دول أمريكا اللاتينية وتأتي الدول العربية في مراتب متأخرة حيث لا تتجاوز نسبة المبادلات 4.1% بخصوص الواردات ونسبة 2.2% فيما يتعلق بالصادرات وكذلك الحال بالنسبة للدول الإفريقية.

ونلاحظ من خلال (**الجدول رقم 05**) أن الصين تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لتموين التجارة الخارجية الجزائرية ما بين 17% و18% خلال سنوات 2016-2018 ثم تليها فرنسا وإيطاليا، أما بالنسبة لزبائن الجزائر فنجد حسب الجدول 06 أن يطاليا تأتي في المقدمة بنسبة تتراوح مابين 14.4% و17.4% خلال سنوات 2016-2018 تليها إسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية الوقوف على مدى فعالية الإجراءات المتخذة في سبيل إصلاح التجارة الخارجية والدور الذي يمكن أن تلعبه في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري، في إطار التشريعات والنصوص القانونية المعمول بها في هذا الشأن من خلال تحليل البيانات والمؤشرات المدروسة ومقارنة نتائجها بالفترة السابقة، وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها في الآتي:

- تعتبر التجارة الخارجية المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية لذلك وجب على واضعي السياسات الوطنية إعطاءها أهمية معتبرة ضمن الاستراتيجيات الموضوعة.
- قامت الجزائر بعدة إصلاحات على التجارة الخارجية من خلال إنشاء الهياكل وتوفير الإطار القانوني والتشريعي التي من شأنها المساهمة في تحقيق الأهداف المسطرة غير أن هذه الاصلاحات تواجه بتحديات كبيرة وعقبات حالت دون تحقيق المبتغى.
- لايزال الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة وهذا ما يتضح من خلال تحليل إجمالي الصادرات حيث يسيطر القطاع النفطي على هيكلها. مما ينعكس سلبا على هيكل الاقتصاد الوطني من خلال تشوه المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الاجمالي والموازنة العامة والميزان التجاري.
- أدت طبيعة الموازنة العامة التي تغلب عليها النفقات الاستهلاكية على التخصيصات الاستثمارية إلى زيادة الطلب الكلي التي فاقت المعروض السلعي المحلي مما أدى إلى الاعتماد المتزايد على السوق الخارجية لتلبية تلك الطلبات وأثر سلبا على احتياطات العملة الصعبة.
- إن هيكل الصادرات الجزائرية ما يزال مرتبط بالمحروقات رغم الاجراءات المتخذة في دعم الصادرات خارج المحروقات وتوفير الاطار القانوني والتشريعي الذي من شأنه أن يسهل عمليات التصدير.

وانطلاقا من هذه النتائج ارتأينا تقديم التوصيات التالية:

- العمل على تنويع الاقتصاد الجزائري وتشجيع الاستثمار المحي وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الشراكة مع المؤسسات الأجنبية للحصول على تقنيات جديدة وتحقيق نموا أفضل وخاصة مع تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتقدم التكنولوجي في كثير من المجالات الحيوية.
- تعميق الإصلاحات بالنسبة للتجارة الخارجية من أجل مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة كالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي الذي يستهدف الاستثمار في الأصول الغير مادية وإعطاء الأولوية لرأس المال البشري وتأطير التجارة الالكترونية.

- الانفتاح التجاري وإيجاد آليات أكثر فعالية لتحرير التجارة الخارجية.
- استغلال المناطق التجارية الحرة وتفعيل الاتفاقيات المبرمة وخاصة مع الدول الافريقية لتعزيز التبادل التجاري ودخول الأسواق الناشئة.
- التركيز على قطاع الخدمات بعدما أصبح يشكل حصة مهمة في القيمة المضافة إلى الصادرات وتزايد الطلب على الخدمات عالية الجودة واستغلال تدفق المعلومات وتكنولوجيا الرقمية الحديثة.

الهوامش:

[1] بلقلة براهيم ، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص 3

[2] تغريد داود سلمان، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التجارة الخارجية في البلدان النامية مع اشارة الى العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، المجلد 18، العدد 64، 2020، ص 108

[3] بن سيد أحمد مليكة، الانفتاح الاقتصادي الجزائري في ظل العولمة – دراسة تحليلية لقطاع التجارة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم التجارية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، 2011، ص 43

[4] بلقلة براهيم، مرجع سبق ذكره، ص 8-9

[5] مروان عبد الله ذنون، اقتصاديات التجارة الخارجية، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 2020، ص 222

[6] مروان عبد الله ذنون، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 222- 223

[7] عطاء الله الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، الطبعة العربية، 2015، ص 25 و 31

[8] عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى 2007 ، ص20

[9] مديحة بن زكري بن علو ونصيرة شيبان، دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري (التجارة الخارجية من التقييد إلى التحرير)، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، المجلد الرابع ، العدد الثالث، 2019، ص 389

[10] يحي مناصري وعلي مكيد، دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 1، 2020، ص 835-836.

[11] وزارة التجارة وترقية الصادرات ، دعم التجارة الخارجية، 2021، تاريخ الاطلاع 05/05/ 2022، من وزارة التجارة وترقية الصادرات: https://www.commerce.gov.dz/ar/rubriques/fond-special-pour-la-promotion-des-exportations

[12] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الدليل الإرشادي للمصدر، 2022، ص 5

[13] المديرية العامة للجمارك، التسهيلات الجمركية الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين، 2021 .

[14] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، دليل إجراءات التجارة الخارجية الجزائرية، 2011، ص 79 و83

[15] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، التسهيلات البنكية، تاريخ الاطلاع 2022/05/08، متوفر على الموقع https://www.algex.dz/ar/

[16] نفس المرجع السابق

[17] الجريدة الرسمية، العدد 77، 2009

[18] كليل بن يوسف، الإطار القانوني لإجراءات تطهير التجارة الخارجية وانعكاساتها على الاستثمار في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر1، 2015، ص 12

[19] الجريدة الرسمية، العدد 09، 2018

[20] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن التجارة الخارجية للدول العربية، 2021، ص 178

[21] نفس المرجع السابق

الملاحق:

الجدول رقم 01: تطور مؤشري التركز والتنوع السلعي لصادرات الجزائر(2010-2019)

	2010	2012	2014	2016	2018	2019
عدد السلع المصدرة		98	99	93	113	116
مؤشر التنوع	0,788	0,724	0,743	0,816	0,813	0,82
مؤشر التركز	0,523	0,54	0,49	0,489	0,486	0,47

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن التجارة الخارجية للدول العربية، (2012ص171، 2016 ص232، 2018 ص159، 2020 ص165، 2021 ص178)

الجدول رقم 02: تطور لصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2021)

	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الصادرات		النسبة المئوية من إجمالي الصادرات	
				المحروقات	خارج المحروقات	المحروقات	خارج المحروقات
2010	57 762,00	40 212,00	18,20	56 143,00	1 619,00	97,20	2,80
2011	73 802,00	47 300,00	28,00	71 662,00	2 140,00	97,10	2,90
2012	72 620,00	50 376,00	20,17	70 571,00	2 048,00	97,18	2,82
2013	65 487,00	54 903,00	9,31	63 326,00	2 161,00	96,70	3,30
2014	61 172,00	58 330,00	0,46	58 362,00	2 810,00	95,41	4,59
2015	35 138,00	51 646,00	-18,08	33 081,00	2 057,00	94,15	5,85
2016	29 698,00	46 727,00	-20,13	27 917,00	1 781,00	94,00	6,00
2017	34 569,00	48 980,00	-14,41	33 202,00	1 367,00	96,05	3,95
2018	41 115,00	48 573,00	-7,46	38 897,00	2 218,00	94,61	5,39
2019	35 312,00	44 632,00	-9,32	33 244,00	2 068,00	94,14	5,86
2020	21 925,00	35 547,00	-13,62	20 016,00	1 909,00	91,29	8,71
2021	26 402,00	27 973,00	1,57	23 387,00	3 015,00	88,58	11,42

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرية الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنوات (2013-2014-2015-2018-2021)

الجدول رقم 03: هيكل الواردات خلال الفترة 2010-2021 (نسبة مئوية)

	الطاقة	الم واد الغذائية	الم واد الأولية	الم واد نصف الم صنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	واردات أخرى
2010	2,35	14,99	3,5	24,73	0,82	38,73	14,89	
2011	2,46	20,73	3,75	22,05	0,48	33,72	16,89	
2012	9,84	17,91	3,65	21,1	0,65	27	19,84	
2013	7,93	17,43	3,22	19,69	0,82	28,68	22,23	
2014	4,89	18,87	3,23	21,84	1,13	32,41	17,64	
2015	4,55	18,06	2,92	22,29	1,12	32,13	18,92	
2016	2,76	17,6	3,34	24,57	1,07	32,94	17,71	
2017	3,88	16,47	2,97	21,4	1,19	27,29	16,6	10,19
2018	2,01	16,88	3,73	21,55	1,11	26,4	19,17	9,15
2019	3,07	17,24	4,3	22,05	0,98	24,3	17,78	10,29
2020	2,51	21,76	6,19	6,19	0,56	24,51	15,66	7,47
2021	1,45	23,68	8,94	19,2	0,71	25,99	15,31	4,72

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرية الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنوات (2013-2014-2015-2018-2021)

الجدول رقم 04 : بنية التبادلات الخارجية حسب المنطقة الجغرافية ب %

	2016		2017		2018	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
الإتح اد الأورو بي	45,7	57,4	44,1	57,9	47,7	57,4
الدول الأوروبية الأخرى	9,2	6,1	9,3	5,5	6,8	4,9
أمريكا الشمالية	4,6	10,4	5,3	11,8	6	17,2
أمريكا اللاتينية	8,2	6,4	7,2	7,2	6,6	6,6
آسيا	25,8	12,9	27,9	10,9	25,9	7,9
المغرب	1,2	4	1,3	3,6	1,5	3,9
الدول العربية	4,1	1,8	3,3	2,2	4,1	1,3
إفريقيا	0,4	0,3	0,4	0,3	0,5	0,2
باقي العا لم	1	0,6	1,3	0,5	0,9	0,6

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ، والمديرية العامة للجمارك

الجدول رقم 05: **الممونون العشرة الأوائل للجزائر**

البلدان	2016	%	البلدان	2017	%	البلدان	2018	%
الصين	920 449,80	17,9	الصين	923 051,10	18,1	الصين	916 522,90	17
فرنسا	522 497,90	10,1	فرنسا	476 904,80	9,3	فرنسا	559 246,80	10,4
ايطاليا	508 461,80	9,9	ايطاليا	416 701,00	8,2	ايطاليا	428 452,60	7,9
اسبانيا	390 658,30	7,6	ألمانيا	358 125,80	7	اسبانيا	412 699,30	7,6
ألمانيا	331 420,10	6,4	سبانيا	347 608,70	6,8	ألمانيا	371 126,60	6,9
و.م.أ	251 130,70	4,9	تركيا	222 824,20	4,4	تركيا	269 699,00	5
تركيا	211 809,00	4,1	و.م.أ	201 688,40	3,9	الأرجنتين	220 619,60	4,1
الأرجنتين	146 111,80	2,8	ج.كوريا	187 510,90	3,7	و.م.أ	191 868,00	3,6
برازيل	132 338,20	2,6	الأرجنتين	168 500,20	3,3	الهند	151 506,80	2,8
ج.كوري	119 506,10	2,3	برازيل	152 492,00	3	ج.كوريا	144 566,20	2,7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

الجدول رقم 06: **الزبائن العشرة الأوائل للجزائر**

البلدان	2016	%	البلدان	2017	%	البلدان	2018	%
ايطاليا	569 199,20	17,4	ايطاليا	628 404,60	16	ايطاليا	703 783,60	14,4
اسبانيا	423 938,30	12,9	فرنسا	494 598,20	12,6	اسبانيا	591 253,80	12,1
و.م.أ	422 518,40	12,9	اسبانيا	458 048,90	11,7	فرنسا	586 258,80	12
فرنسا	374 183,80	11,4	و.م.أ	387 113,60	9,9	و.م.أ	471 512,40	9,6
برازيل	176 624,20	5,4	برازيل	237 539,10	6	بريطانيا	318 423,60	6,5
هولندا	160 741,80	4,9	هولندا	212 475,80	5,4	تركيا	276 000,70	5,6
تركيا	146 900,80	4,5	تركيا	205 066,30	5,2	برازيل	262 380,10	5,4
كندا	142 153,00	4,3	بريطانيا	179 292,70	4,6	هولندا	248 414,70	5,1
بريطانيا	115 984,40	3,5	برتغال	106 694,00	2,7	الهند	178 607,40	3,7
بلجيكا	107 900,10	3,3	بلجيكا	102 762,80	2,6	الصين	148 954,50	3

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

الشكل(4-1): تطور مؤشري التركز والتنوع السلعي لصادرات الجزائر(2010-2019)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم 01

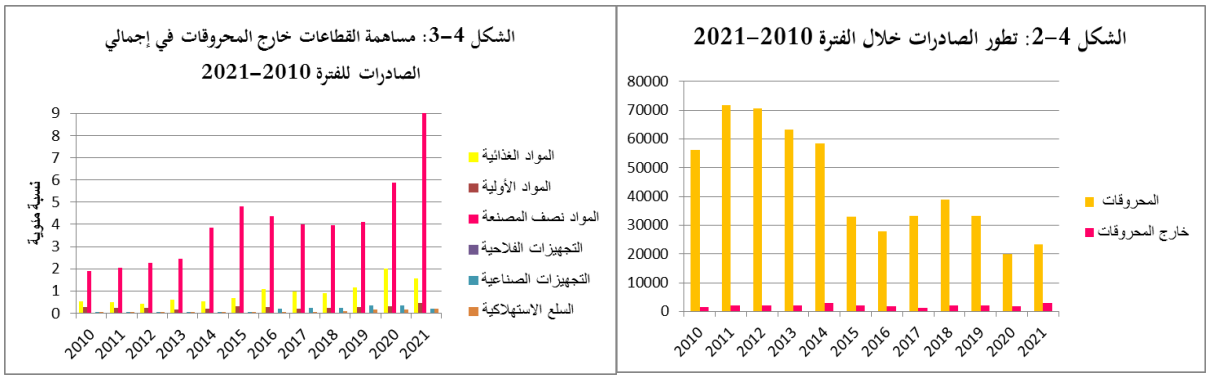

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 02

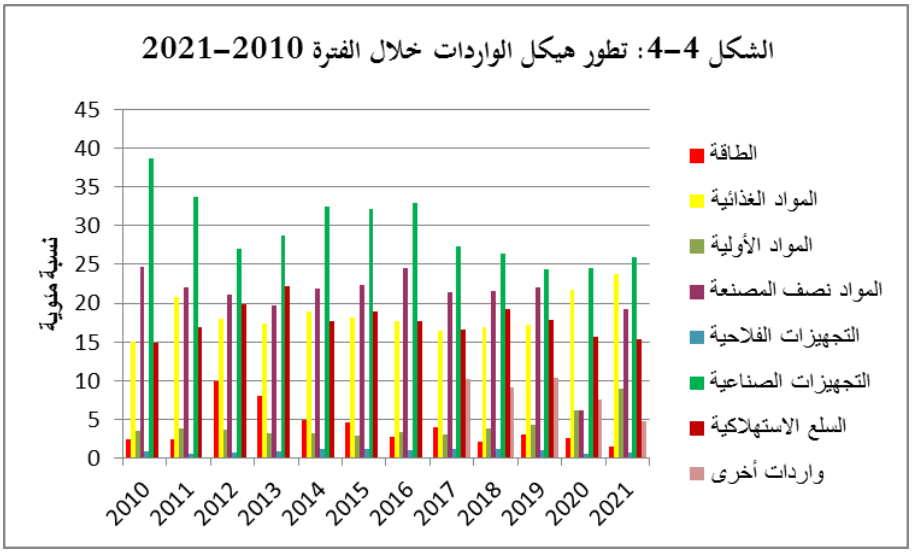

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 03

الشكل 4-5: تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2021)

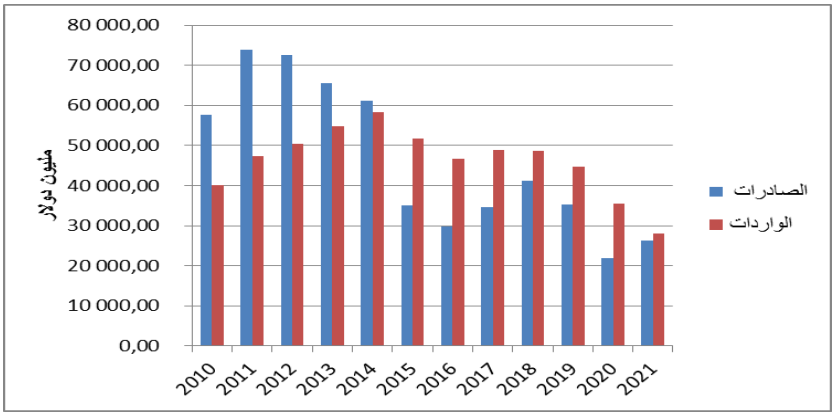

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 02